



السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
AUTORITÉ NATIONALE DE PROTECTION DES
DONNÉES À CARACTÈRE PERSONNEL



دليل التكوين رقم -1-

السلطة الوطنية والإطار القانوني
لحماية المعطيات
ذات الطابع الشخصي
& العقوبات

1. الاطار القانوني.
2. السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
3. العقوبات.

1. الإطار القانوني

1. الإطار القانوني

❖ الدستور: (الجريدة الرسمية رقم 82 بتاريخ 30 ديسمبر 2020): المادة 47 من الدستور تنص على:

- الفقرة 1: «لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة و شرفه»،
- الفقرة 4: حماية الأشخاص عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي»



❖ القانون رقم 07-18 (الجريدة الرسمية رقم 34 بتاريخ 10 جوان 2018): حدد التزامات المسؤول عن المعالجة للمعطيات ذات الطابع الشخصي وحدد أيضاً حقوق الشخص المعني بمعالجة معطياته الشخصية وكذلك دور السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي لضمان احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة لأي شخص تكون معطياته محل المعالجة.



2. السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي



تم إنشاؤها لدى رئيس الجمهورية،
هي "سلطة إدارية مستقلة"، تتمتع
بالشخصية المعنوية و الاستقلالية
المالية و الإدارية؛ يقع مقرها بولاية
الجزائر (بلدية حيدرة).



تم إنشاؤها لدى رئيس الجمهورية، هي "سلطة إدارية مستقلة"، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و الإدارية؛ يقع مقرها بولاية الجزائر (بلدية حيدرة).

تتكوّن من 16 عضو، من بينهم رئيسها، معيّنون بالمرسوم الرئاسي رقم 187-22 المؤرّخ في 18 ماي 2022.



تم إنشاؤها لدى رئيس الجمهورية، هي "سلطة إدارية مستقلة"، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و الإدارية؛ يقع مقرها بولاية الجزائر (بلدية حيدرة).

تتكوّن من 16 عضو، من بينهم رئيسها، معيّون بالمرسوم الرئاسي رقم 22-187 المؤرّخ في 18 ماي 2022.

تم تنصيب رئيس وأعضاء السلطة يوم الخميس 11 اوت 2022 في الجزائر العاصمة.



تم إنشاؤها لدى رئيس الجمهورية، هي "سلطة إدارية مستقلة"، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و الإدارية؛ يقع مقرها بولاية الجزائر (بلدية حيدرة).

تتكوّن من 16 عضو، من بينهم رئيسها، معيّون بالمرسوم الرئاسي رقم 22-187 المؤرّخ في 18 ماي 2022.

تم تنصيب رئيس وأعضاء السلطة يوم الخميس 11 اوت 2022 في الجزائر العاصمة.

اتم إعداد والمصادقة على النظام الداخلي للسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتم نشره عبر موقعها الالكتروني: وحددت مهامها بموجب المادة 25 من القانون 07-18.

يتضمن القانون الأساسي لمستخدمي
السلطة الوطنية أسلاك المراقبين
والمدققين لإجراء تحقيقات على
مستوى محلات المسؤول عن المعالجة
(المواد 49 و 71
من القانون 07-18).



تم إنشاؤها لدى رئيس الجمهورية،
هي "سلطة إدارية مستقلة"، تتمتع
بالشخصية المعنوية و الاستقلالية
المالية و الإدارية؛ يقع مقرها بولاية
الجزائر (بلدية حيدرة).

تتكوّن من 16 عضو، من بينهم رئيسها،
معيّنون بالمرسوم الرئاسي رقم 22-187
المؤرّخ في 18 ماي 2022.

تم تنصيب رئيس وأعضاء السلطة يوم
الخميس 11 اوت 2022 في الجزائر
العاصمة.

اتم إعداد والمصادقة على النظام الداخلي للسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتم نشره عبر موقعها
الالكتروني.وحددت مهامها بموجب المادة 25 من القانون 07-18.

يتضمن القانون الأساسي لمستخدمي السلطة الوطنية أسلاك المراقبين والمدققين لإجراء تحقيقات على مستوى محلات المسؤول عن المعالجة (المواد 49 و 71 من القانون 07-18).

تم إنشاؤها لدى رئيس الجمهورية، هي "سلطة إدارية مستقلة"، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و الإدارية؛ يقع مقرها بولاية الجزائر (بلدية حيدرة).

تم تحديد مهامها في المادة 25 من القانون 07-18 ومزودة بأمانة تنفيذية تتكون أساسا من هياكل إدارية و تقنية ضرورية لحسن سير عمل السلطة، لاسيما في مجالات، المطابقة القانونية، الإعلام الآلي، الأمن المعلوماتي، الإعلام والاتصال وكذا التسيير الإداري و المالي.



تتكوّن من 16 عضو، من بينهم رئيسها، معيّون بالمرسوم الرئاسي رقم 187-22 المؤرّخ في 18 ماي 2022.

تم تنصيب رئيس وأعضاء السلطة يوم الخميس 11 اوت 2022 في الجزائر العاصمة.

اتم إعداد والمصادقة على النظام الداخلي للسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتم نشره عبر موقعها الالكتروني. وحددت مهامها بموجب المادة 25 من القانون 07-18.

يتضمن القانون الأساسي لمستخدمي السلطة الوطنية أسلاك المراقبين والمدققين لإجراء تحقيقات على مستوى محلات المسؤول عن المعالجة (المواد 49 و 71 من القانون 07-18).

تم إنشاؤها لدى رئيس الجمهورية، هي "سلطة إدارية مستقلة"، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و الإدارية؛ يقع مقرها بولاية الجزائر (بلدية حيدرة).

تم تحديد مهامها في المادة 25 من القانون 07-18 ومزودة بأمانة تنفيذية تتكون أساسا من هياكل إدارية و تقنية ضرورية لحسن سير عمل السلطة، لاسيما في مجالات، المطابقة القانونية، الإعلام الآلي، الأمن المعلوماتي، الإعلام والاتصال وكذا التسيير الإداري و المالي.



تتكوّن من 16 عضو، من بينهم رئيسها، معيّون بالمرسوم الرئاسي رقم 22-187 المؤرّخ في 18 ماي 2022.

تم تنصيب رئيس وأعضاء السلطة يوم الخميس 11 اوت 2022 في الجزائر العاصمة.

اتم إعداد والمصادقة على النظام الداخلي للسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتم نشره عبر موقعها الالكتروني. وحددت مهامها بموجب المادة 25 من القانون 07-18.

3. العقوبات

أحكام إدارية وجزائية

الأحكام جزائية

- السجن لمدة تصل إلى 5 سنوات وغرامة 1000000 دج،
- فرض عقوبات إضافية على الأشخاص الذين يخالفون أحكام هذا القانون والمنصوص عليها في القانون الجنائي،
- في حالة العود، تضاعف العقوبات.

الإجراءات الإدارية

- إنذار،
- إعدار،
- السحب المؤقت أو النهائي لوصل التصريح أو للترخيص،
- غرامة.

نهاية العرض.